الأنباء
الخميس 8 ديسمبر 2011

«كامكو»: 168 مليار دولار حجم المشاريع الإنشائية بالكويت بتراجع 43٪ في 3 سنوات

قال تقرير شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) ان القطاع العقاري شهد خلال الأعوام التي سبقت الأزمة المالية في عام 2008 طفرة عمرانية وانفتاحا من قبل القطاع العام والقطاع الخاص على المشاريع الإنشائية والعقارية وذلك نتيجة الطلب المتزايد وتوافر السيولة وسهولة الائتمان في السوق المحلي والأسواق العالمية.

وأوضح التقرير أن الطفرة العمرانية ساهمت في جذب أنظار واهتمام المساهمين المحليين والأجانب للتوجه نحو الاستثمار في القطاع العقاري وبالتالي انفتحت شهية البنوك على توجيه الإقراض نحو القطاع العقاري من خلال تمويل المشاريع العقارية وتأسيس شركات عقارية لسد حاجات السوق، وتصدرت الإمارات العربية الدول الخليجية من حيث حجم المشاريع قيد التطوير والمخطط لها بالإضافة إلى النمو والطفرة العمرانية التي شهدتها دولة الإمارات خلال الأعوام نتيجة الدعم والمشاركة الحكومية في تطوير القطاع العقاري.

في نهاية عام 2008، بلغت حصة الإمارات حوالي 48٪ أو ما يعادل 1,2 تريليون دولار من إجمالي المشاريع قيد التطوير والمخطط لها في دول مجلس التعاون الخليجي والتي بلغت قيمتها الإجمالية في حينها حوالي 2,2 تريليون دولار. أما السعودية وهي أكبر دولة خليجية من حيث المساحة وحجم الاقتصاد والتعداد السكاني فقد جاءت في المركز الثاني بحصة بلغت 25٪ أو ما يساوي 598 مليار دولار، تلتها الكويت بحصة تصل إلى 12٪ أو ما يعادل 296 مليار دولار، في حين توزعت باقي الحصص على كل من قطر وعمان والبحرين 9٪ و4٪ و2٪ أو ما يساوي 203 مليارات دولار و99 مليار دولار و52 مليار دولار على التوالي.

وذكر التقرير أنه وبعد أزمة عام 2008، تضرر القطاع العقاري بشكل عام في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لحجم الديون المتراكمة على المطورين العقاريين مع وجود قيود مشددة على الاقتراض وإعادة جدولة الديون، كما كان حجم الإنفاق الحكومي على قطاع البناء والعقارات دون المستويات اللازمة من أجل تحفيز الطلب في سوق العقار واستقرار الأسعار، ولكن إذا نظرنا إلى الخطط الحكومية لبعض الدول الخليجية من أجل دعم القطاع العقاري بالإضافة لتوقعات الانتعاش الاقتصادي فإن الآفاق المستقبلية لهذا القطاع واعدة مدفوعة بالنمو الاقتصادي وبلوغ الأسعار إلى مستويات مقبولة.

المصروفات الرأسمالية الفعلية خلال النصف الأول من السنة المالية بلغت حوالي 502 مليون دينار

1,6 تريليون دولار حجم المشاريع المستقبلية وقيد التطوير في الإمارات والسعودية وقطر والكويت

وتشير الأرقام في نهاية شهر أكتوبر إلى أن حجم المشاريع المستقبلية والمشاريع قيد التطوير في السعودية قد بلغ حوالي 633 مليار دولار لتحتل بذلك المركز الأول بحصة 35٪ من إجمالي حجم المشاريع في الدول الخليجية. أما الإمارات، فقد جاءت في المركز الثاني بحصة 34٪ أو ما يساوي 606 مليارات دولار، تلتها قطر بحصة 12٪ أو 214 مليار دولار، أما الكويت فقد جاءت رابعا بحصة 10٪ أو ما يساوي 168 مليار دولار، ليصل مجمل هذه المشاريع الى 1,621 تريليون دولار.

حجم المشاريع العقارية في الإمارات

وقال التقرير انه وبعد أن سيطرت الإمارات على النسبة الكبرى والبالغة 48٪ من إجمالي قيمة المشاريع العقارية والإنشائية في الدول الخليجية خلال الأعوام التي سبقت عام 2008، تراجعت قيمة تلك المشاريع بنسبة 47٪ خلال الأعوام الثلاث الماضية لتصل إلى 606 مليارات دولار أميركي في أكتوبر 2011 بعد أن كانت قد وصلت إلى 1,12 تريليون دولار في أكتوبر 2008.

وذكر التقرير أن هذه التراجعات جاءت نتيجة الركود في السوق العقاري وارتفاع العرض الذي قابله انخفاض الطلب على الوحدات العقارية بشكل كبير حيث واجهت معظم الشركات العقارية في الإمارات صعوبة في تسويق مشاريعها وخاصة التجارية منها بغرض تأجير وحداتها أو بيعها وذلك نظرا لشح السيولة وعدم قدرة المستأجرين أو الملاك على زيادة الإنفاق بسبب الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة المالية، كما كان للانكماش في سوق الائتمان وانعكاسه على نشاط الشركات العاملة في ذلك القطاع والتباطؤ في تنفيذ المشاريع العقارية تأثير كبير في انخفاض حجم المشاريع المستقبلية وقدرة المطورين العقاريين على الاستمرار في تطوير المشاريع القائمة.

المشاريع العقارية في السعودية

وفي نظرة على القطاع العقاري في السعودية، دخل القطاع في مرحلة جديدة من النمو والانتعاش وارتفاع الطلب على الوحدات العقارية التي تدفع الحكومة إلى زيادة الإنفاق على البنى التحتية لمواكبة التطور والطفرة العمرانية، وذلك نتيجة دعم عدة مؤسسات مالية حكومية لتمويل المشاريع العقارية ومنح قروض ميسرة من خلال البنك السعودي للتسليف والادخار وصندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الصناعية وصندوق الاستثمارات العامة، وجاءت هذه التطورات الإيجابية على القطاع العقاري بعد دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي بلغ 40 مليار ريال لتسريع الحصول على القروض الإسكانية وإعفاء جميع المقترضين من صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة من قسطين لمدة عامين. كما اعتمد بناء 500 ألف وحدة سكنية إضافية في كافة مناطق المملكة وتخصيص مبلغ 250 مليار ريال لتنفيذ المشروع بالإضافة إلى دعم رأس مال صندوق التنمية العقارية ورفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من 300 ألف ريال لـ 500 ألف ريال.

المشاريع في قطر

واشار التقرير الى انه ونظرا لما تشهده قطر من نمو متسارع وازدهار اقتصادي يصاحبه تنفيذ مشاريع في جميع القطاعات بعد أن فازت باستضافة كأس العالم في عام 2022، من المتوقع أن تشهد قطر طفرة عقارية ونهضة عمرانية غير مسبوقة كما يعتبر الاقتصاد القطري حاليا من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم. إن استضافة قطر لكأس العالم سيرتب على الدولة زيادة الإنفاق الحكومي على مشاريع البنى التحتية خلال الأعوام القادمة، كما سيلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في تنفيذ المشاريع الإسكانية والفنادق لتلبي حاجة السوق العقاري. تعتبر قطر حاليا من أهم الوجهات الاستثمارية العقارية في المنطقة حيث انها تستقطب أهم المطورين العقاريين بالإضافة إلى انفتاح البنوك القطرية بشكل أكبر على تمويل المشاريع العقارية والإنشائية مقارنة مع البنوك الخليجية الأخرى التي مازالت تعتمد سياسة التحفظ. تشير آخر الإحصاءات إلى أن قيمة المشاريع المخطط لها أو قيد التنفيذ في قطر تصل إلى 213 مليار دولار أميركي وبحصة تصل إلى 12٪ من إجمالي المشاريع في دول الخليج، إلا أنه من المتوقع خلال السنوات القادمة أن ترتفع قيمة المشاريع بالإضافة إلى ارتفاع حصتها من إجمالي المشاريع في الدول الخليجية.

حجم المشاريع في الكويت

انخفضت قيمة المشاريع الإنشائية في الكويت بنسبة 43٪ خلال الأعوام الثلاثة الماضية لتصل إلى 168 مليار دولار في أكتوبر 2011 مقارنة مع 296 مليار دولار في أكتوبر 2008. بعد استبعاد مشروع مدينة الحرير (Silk City) من القائمة والتي تقدر تكاليفه بحوالي 94 مليار دولار على مراحل تنفيذ تمتد لمدة 25 عاما، حيث لم يشهد المشروع أي خطوات تنفيذ منذ أن أقر المشروع في عام 2006. بالإضافة إلى ذلك، منذ بدء الأزمة المالية في عام 2008 تراجع حجم المشاريع وذلك لصعوبة السوق الائتماني وتمويل تلك المشاريع، كما عمد بعض المطورين إلى الانتظار بسبب صعوبة تسويق تلك المشاريع نتيجة شح السيولة وقلة الطلب.

على الرغم من إقرار خطة التنمية في بداية عام 2010 التي قدرت بحوالي 105 مليارات دولار والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا على عدة قطاعات أولها قطاع الإنشاءات، إلا أن الإنفاق الحكومي على المشاريع الإنشائية والبنى التحتية لايزال دون المستوى المطلوب لتنفيذ خطة التنمية حيث بلغت المصروفات الرأسمالية الفعلية لدولة الكويت خلال النصف الأول من السنة المالية 2011/12 حوالي 502 مليون دينار، وبالتالي شكلت فقط 18٪ من إجمالي المصاريف الرأسمالية المعتمدة للسنة المالية 2011/12. وإذا استمر الإنفاق الرأسمالي على هذا المستوى فإن إجمالي المصروفات الرأسمالية للسنة المالية 2011/12 لن تتخطى المليار دينار مقارنة مع مصاريف رأسمالية مقدرة بـ 2,8 مليار دينار للسنة نفسها والتي تعتبر في الأساس متواضعة مقارنة مع حجم الاقتصاد المحلي.

والعوامل المؤثرة في السوق العقاري الكويتي هي: عدم توفر الائتمان للمشاريع الجديدة، ارتفاع المعروض من العقارات وخاصة في الاستثماري والتجاري، انخفاض الإيجارات في القطاع التجاري بسبب ارتفاع المعروض وانخفاض الطلب نتيجة الوضع المالي الصعب والبيئة التشغيلية غير الملائمة لعدد كبير من الشركات.

حجم التداولات العقارية في الكويت منذ عام 2008

وفي نظرة على قيمة الصفقات العقارية (شراء وبيع) التي شهدتها الكويت خلال الأعوام الماضية، يتبين أن ردة الفعل على الأزمة المالية انعكست على قيمة الصفقات العقارية التي تراجعت خلال عام 2009 بنسبة 30٪ لتصل إلى 1,33 مليار دينار كويتي (4,8 مليارات دولار أميركي) مقارنة مع 1,89 مليار دينار كويتي (6,8 مليارات دولار أميركي) في عام 2008. وشهد عام 2010 عودة لحجم التداولات العقارية التي كانت عليها في عام 2008 حيث بلغت قيمة تلك الصفقات 1,86 مليار دينار كويتي (6,7 مليارات دولار أميركي) بنسبة نمو 40٪ عن عام 2009، كما استمرت هذه الصفقات في النمو خلال عام 2011 حيث بلغت قيمتها حتى نهاية شهر أكتوبر 2,4 مليار دينار كويتي (8,7 مليارات دولار أميركي) وبنسبة نمو 29٪ عن مستويات عام 2010.

شكلت قيمة الصفقات على العقارات السكنية خلال عام 2011 الحصة الأكبر من إجمالي الصفقات العقارية حيث بلغت 53٪ أو ما يساوي 1,28 مليار دينار كويتي (4,6 مليارات دولار أميركي)، كما ساهمت الزيادة في قيمة الصفقات على العقارات السكنية والتي نمت بنسبة 34٪ أو 326 مليون دينار كويتي (1,2 مليار دولار أميركي) بشكل كبير في نمو إجمالي الصفقات العقارية حيث شكلت حوالي 60٪ من إجمالي تلك الزيادة. أيضا كان للعقارات الاستثمارية دور أساسي في نمو إجمالي الصفقات العقارية حيث ارتفعت بنسبة 36٪ أو ما يعادل 234 مليون دينار (845 مليون دولار) لتصل إلى 885 مليون دينار (3,2 مليارات دولار) منذ بداية عام 2011 والتي تشكل حصتها حوالي 37٪ من إجمالي الصفقات العقارية.

القيمة الإجمالية للمشاريع المخططة أو قيد التنفيذ في الدول الخليجية منذ عام 2008 (مليار دولار أميركي)

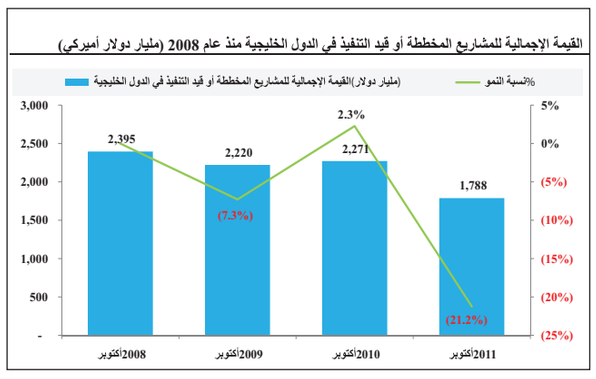

توزيع المشاريع المخططة وقيد التنفيذ على الدول الخليجية حسب القيمة كما في أكتوبر 2008 (مليار دولار)

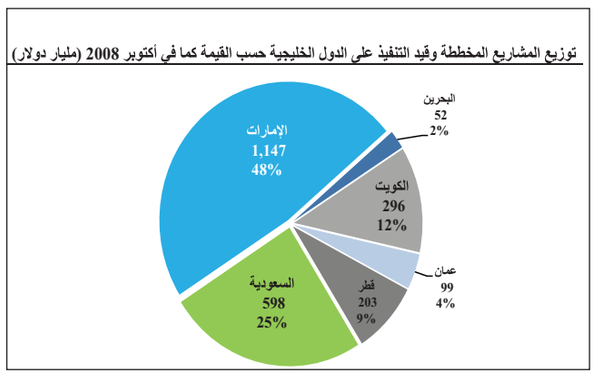

توزيع المشاريع المخططة وقيد التنفيذ على الدول الخليجية حسب القيمة كما في أكتوبر 2011 (مليار دولار)

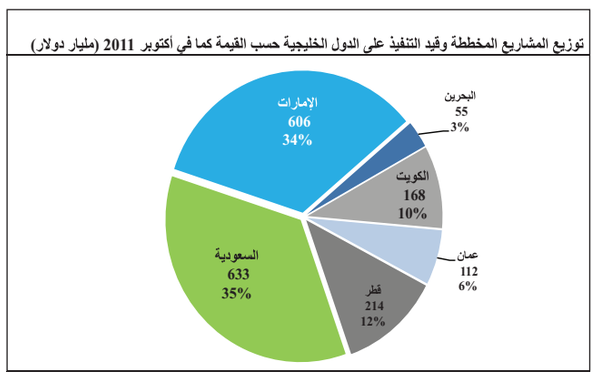

قيمة الصفقات العقارية في الكويت حسب الفئات منذ عام 2008 وحتى أكتوبر من عام 2011 (مليون دينار كويتي)

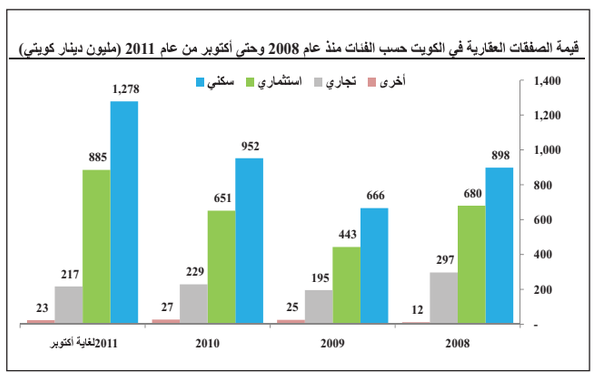

الشركات العقارية الخليجية المدرجة خسرت 56 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال الأعوام الأربعة الماضية

قال التقرير انه وعند تحليل القيمة السوقية للشركات العقارية المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية، قمنا باستثناء القيمة السوقية لشركة ازدان العقارية المدرجة في بورصة قطر نظرا للتأثير الجوهري على إجمالي القيمة السوقية لجميع الشركات بعد أن رفعت الشركة خلال عام 2009 رأسمالها وما دفع بالقيمة السوقية لترتفع من 8,2 مليارات دولار إلى 16,7 مليار دولار.

خسرت الشركات العقارية المدرجة في أسواق الأسهم الخليجية حوالي 56 مليار دولار من قيمتها السوقية خلال الأعوام الأربعة الماضية ليصل إجمالي القيمة السوقية لتلك الشركات إلى حوالي 27 مليار دولار في ديسمبر 2011 مقارنة مع 83 مليار دولار في نهاية عام 2007.

وبلغت حصة الشركات العقارية الإماراتية من الخسائر الإجمالية في القيمة السوقية حوالي 83٪ أو ما يعادل 33 مليار دولار حيث كان السوق العقاري الإماراتي الأكثر تأثرا بتبعات الأزمة المالية منذ عام 2008. وبلغت الخسارة في القيمة السوقية لقطاع الشركات العقارية في السعودية حوالي 15,8 مليار دولار خلال الفترة نفسها ليصل إجمالي القيمة السوقية للقطاع إلى 10,5 مليارات دولار في ديسمبر 2011، كما بلغت حصة السعودية من إجمالي الخسائر في القيمة السوقية لقطاع الشركات العقارية في الخليج خلال الأعوام الأربعة الماضية حوالي 28٪.

أما قطاع الشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية فقد خسر حوالي 8 مليارات دولار خلال الفترة نفسها لتصل القيمة السوقية إلى 6,4 مليارات دولار في ديسمبر 2011 مقارنة مع 14,7 مليار دولار في نهاية عام 2007.

إعادة تشكيل مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية بعد استقالة دشتي ومعرفي

اجتمع مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية أمس للنظر في كتاب الاستقالة المقدم من قبل رئيس مجلس الإدارة د.رولا دشتي حيث ذكرت في استقالتها رغبتها في إفساح المجال للكفاءات من أعضاء الجمعية وضخ دماء جديدة لتكملة المسيرة، بالإضافة إلى حرصها على حيادية مواقف ومصداقية الجمعية والنأي بها عن المواقف السياسية. كما نظر المجلس في كتاب الاستقالة المقدم من قبل أحمد عبدالله معرفي عضو مجلس الإدارة وذلك لظروف عمله، ووافق المجلس على قبول الاستقالتين. هذا ويتقدم مجلس الإدارة ونيابة عن أعضاء الجمعية الاقتصادية الكويتية من د.رولا دشتي وأحمد معرفي بالشكر والتقدير لما قدماه من جهد ودور فعال، ونتمنى لهما كل التوفيق والنجاح.

وبناء على ذلك تم استدعاء الأعضاء الاحتياط في آخر انتخابات لمجلس الإدارة، وهم: علي عبدالمجيد الزلزلة، وهشام عبدالعزيز القاضي، وتشكل المجلس على أن يكون رئيس مجلس الإدارة مطلق مبارك الصانع، ونائب رئيس مجلس الإدارة طارق محمد مساعد الصالح، وأمين السر حسام عبدالرحمن البسام، وأمين الصندوق فيصل سعود البدر، وعضوية كل من د.أحمد مروي الهدية، ورفعة جمعان الرشيدي، ومريم عيسى بوشهري، وعبدالمحسن فرج المطيري، وعلي عبدالمجيد الزلزلة، وهشام عبدالعزيز القاضي.

«بوبيان» توقع اتفاقية شراء 12,5٪ من «بنا غاز» البحرينية

ذكرت شركة بوبيان للبتروكيماويات (بوبيان ب) انها وقعت اتفاقية شراء حصة تبلغ 12,5٪ من رأسمال شركة غاز البحرين الوطنية (بنا غاز) بقيمة 30 مليون دولار. وقالت الشركة على موقع البورصة انها انتهت من اجراءات نقل الملكية وفقا للقوانين المعمول بها في مملكة البحرين.

«إيرباص» تقترب من تحقيق رقم قياسي في الطلبات

باريس ـ كونا: أعلنت مجموعة «ايرباص» عملاق صناعة الطائرات الأوروبية امس عن اتجاهها لبلوغ رقم قياسي لطلبات شراء طائراتها هذا العام بعد وصولها الى 1378 طلبا نهاية الشهر الماضي. وذكرت المجموعة في بيان أنه على الرغم من إلغاء 153 طلبا لشراء طائرات منها عشرة طلبات لشراء طائرات من طراز «380A» العملاقة خلال العام إلا أن الطلبات حتى الآن باتجاه بلوغ رقم قياسي نهاية العام الحالي. وقالت ان غالبية طلبات الشراء كانت من نصيب طائرة ايرباص من طراز «320A» حيث حصلت على 1307 طلبات. وكانت مجموعة «ايرباص» قد حازت في معرض دبي للطيران منتصف الشهر الجاري نحو 211 طلبا لشراء طائراتها بقيمة 20,5 مليار دولار حيث كانت الخطوط الجوية القطرية من أكبر مقدمي الطلبات بـ 50 طلبا بقيمة 6,4 مليارات دولار. كما سجلت مبيعات مجموعة «ايرباص» رقما قياسيا جديدا في معرض «لابروجيه» للطيران في باريس مؤخرا حيث وقعت على 312 مذكرة تفاهم لشراء طائرات بقيمة 28,2 مليار دولار وأوامر شراء مؤكدة لـ 418 طائرة بقيمة 44 مليار دولار.

السعودية تحقق أكبر إنتاج نفطي

الدوحة ـ رويترز: قالت السعودية إنها تنتج النفط بأعلى مستوى منذ عقود وذلك في رسالة واضحة قبل أسبوع من اجتماع مهم لأوبيك بأنها تعتزم الوفاء بطلب العملاء بزيادة الانتاج إذا اقتضى الأمر.

وأبلغ مسؤول كبير بقطاع النفط السعودي رويترز أن المملكة انتجت 10,047 ملايين برميل يوميا من النفط الخام لا تشمل المكثفات في نوفمبر وهو ما تجاوز كثيرا تقديرات سابقة.

وقال المسؤول «تفاوت الانتاج السعودي هذا العام. بلغ أكثر من 10ملايين برميل يوميا في نوفمبر باستثناء المكثفات لارتفاع طلب المستهلكين». وكان مسح اجرته «رويترز» الشهر الماضي لانتاج أعضاء أوبيك قدر انتاج الخام السعودي في نوفمبر عند 9,45 ملايين ارتفاعا من 9,40 ملايين في أكتوبر و8,25 ملايين برميل يوميا في نوفمبر 2010.

وتجتمع المنظمة في 14 ديسمبر للنظر في سياسة الانتاج.

وتلقى المحللون اعلان الانتاج السعودي بشيء من التحفظ وقالوا إن في ذلك إشارة لباقي أعضاء أوبيك على أن الطلب مرتفع وينبغي عدم تقييد الانتاج. وقال مايكل بولسن من جلوبال لادارة المخاطر «هذا أعلى مستوى انتاج منذ 1980.. كل الكميات الاضافية التي انتجت إما استهلكت في الشرق الأوسط أو على متن سفن متجهة شرقا إلى النمور الآسيوية المتعطشة».

ويقول مسؤولون في أوبيك إن الأمانة العامة في فيينا ستوصي المنظمة بالاتفاق على سقف للانتاج يبلغ 30 مليون برميل يوميا للنصف الأول من 2012 وهو أعلى من الطلب المتوقع على نفط أوبيك عند 29,9 مليون برميل يوميا في الربع الأول و28,7 مليون برميل يوميا في الربع الثاني. ومن شأن الاتفاق على مثل هذا السقف المرتفع للانتاج وهو ما تؤيده السعودية أن يسمح بتكوين مخزونات النفط والمساعدة على كبح أسعار النفط والتي بلغ متوسطها مستويات قياسية هذا العام.

وبلغ متوسط سعر خام برنت في العقود الآجلة نحو 110 دولارا للبرميل هذا العام وهو مستوى قياسي يقول الخبراء إنه قد يضر بالنمو الاقتصادي العالمي.

ويبدو أن إيران أكثر أعضاء أوبيك تشددا بشأن الأسعار قد تخلت عن حملتها لاقناع الاعضاء الخليجيين بخفض الامدادات.

وأبلغ رستم قاسمي وزير النفط الإيراني رويترز أن طهران ستمتثل لتوجيهات الأمانة العامة للمنظمة. ويعكس تغير الموقف الإيراني فيما يبدو رغبة في تفادي الفشل في الاتفاق على سقف الامدادات لثاني مرة خلال اجتماع تحت قيادتها للمنظمة التي تتولى رئاستها الدورية هذا العام. وفي اجتماع يونيو انقسمت المنظمة وفشلت لأول مرة منذ عقود في التوصل لاتفاق على مستوى الانتاج المستهدف.

ويقول أعضاء في المنظمةإن أي قيود على امدادات النفط بما في ذلك حظر النفط الايراني الذي تجري مناقشته في الاتحاد أوروبي قد يدفع الأسعار لمزيد من الصعود.

.. وبدأت معركة تعديل المعاهدة الأوروبية

بروكسل ـ د.ب.أ: لم يدم الارتياح طويلا.. عندما بدأ سريان اتفاقية ماستريخت في الأول من ديسمبر 2009، ساد شعور بالتفاؤل بين السياسيين في جميع أرجاء أوروبا.

ولكن خاب أملهم بعد أن أصبحت أزمة الديون تجبر مجموعة الدول الـ 17 الأعضاء في مجموعة اليورو وكذلك الدول الـ27 الأعضاء بالاتحاد الأوروبي على إدخال تعديلات جديدة على هذه المعاهدة.

وسوف تثار تلك التعديلات بشكل جاد في قمة يومي الخميس والجمعة القادمين في بروكسل.

وسيكون أمام المشاركين في هذه القمة اقتراح من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي باتخاذ سلسلة من الإجراءات تهدف لاستعادة ثقة الأسواق في السياسة المالية لدول اليورو.

ومن بين هذه الإجراءات فرض عقوبات بشكل تلقائي على الدول التي يتجاوز العجز في موازنتها 3٪ من إجمالي ناتجها القومي ووضع كابح للديون على المستوى الوطني لدول اليورو على أن تشرف محكمة العدل الأوروبية على تنفيذ هذه الآلية.

كما سيكون من بين الاقتراحات تقديم موعد بدء تفعيل آلية الاستقرار الأوروبية التي ستعقب مظلة الإنقاذ إلى نهاية 2012.

ويعتزم كل من ساركوزي وميركل الانتهاء من اعتماد هذه التعديلات في مارس المقبل وهو ما سيكون بمثابة خطة زمنية بالغة الطموح في ضوء الوضع القانوني والسياسي الحالي في دول اليورو.

وقال ساركوزي إن القادة الأوروبيين سيعرفون بعد غد الخميس بالفعل ما إذا كانت هذه التعديلات ستشمل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أم ستقتصر على دول منطقة اليورو. وسيكون «الحل الأكبر» للأزمة هو تعديل اتفاقية ماستريخت الخاصة بالدول السبع والعشرين بالاتحاد الأوروبي والتي ستصبح 28 دولة.

وهناك من الناحية الفنية عدة إمكانيات لهذا التعديل من بينها إمكانية تفضلها برلين وتهدف إلى تكملة البروتوكول الـ 14 الذي لا يعد مهما في الوقت الحالي ليتجاوز الدول الـ 17 بمنطقة اليورو. ولكن حتى وإن كان ذلك لا يتجاوز كونه مجرد تعديل، فإنه لن يتم بسرعة، وذلك لأنه يستوجب موافقة جميع الدول السبع والعشرين الحالية بالاتحاد الأوروبي، وسيكون لزاما على جميع برلمانات هذه الدول أن تصدق على الاتفاقية، وعادة ما يستغرق ذلك عاما على الأقل إذا سار كل شيء على ما يرام. إضافة إلى ذلك، ولأن الأمر يتعلق بالصلاحيات والاختصاصات فلابد من اعتماد «مجلس» أو «هيئة» تضم أعضاء من البرلمانات الوطنية والبرلمان الأوروبي وأعضاء المفوضية الأوروبية ورؤساء حكومات أوروبية. ويمكن للبرلمان الاستغناء عن هذه الهيئة، ولكن ذلك سيكون بمثابة مفاجأة كبيرة في ضوء تصريحات نواب ذوي وزن ثقيل في البرلمان الأوروبي حتى الآن. كما أن تعديل الاتفاقية الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين لن يكون ممكنا بسرعة من الناحية السياسية.

اجمالي الناتج الداخلي في منطقة اليورو
التغيرات الفصلية
بالنسبة المئوية

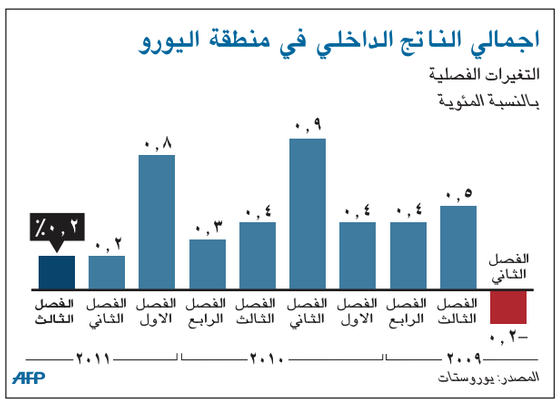

100 مليون يورو مساعدات ألمانية لدول «الربيع العربي»

تونس ـ كونا: أعلن رئيس البرلمان الألماني نوربيرت لاميرت ان بلاده خصصت مساعدات مالية بقيمة 100 مليون يورو لدول ما يسمى بـ «الربيع العربي» من بينها تونس خلال السنة المالية 2013/2012. وقال لاميرت في مؤتمر صحافي عقده في ختام زيارته لتونس ان صرف هذه الاعتمادات سيتم بالتلازم مع تنسيق الإصلاحات المنجزة وتقدم مسار بناء الديموقراطية في كل بلد من بلدان «الربيع العربي» ومن بينها تونس.

وأشار الى العلاقات السياسية والاقتصادية المتينة التي تجمع بين بلاده وتونس، مؤكدا ان 280 مؤسسة ألمانية تنشط حاليا في تونس «ولم تتوقف أي منها عن العمل على الرغم من الأحداث المسجلة خلال الأشهر الماضية.

«سيتي جروب» تعتزم شطب 4500 وظيفة

نيويورك ـ د.ب.أ: قال الرئيس التنفيذي لمجموعة «سيتي جروب» المصرفية فيكرام بانديت خلال مؤتمر لمستثمرين في نيويورك، إن المجموعة تعتزم شطب نحو 4500 وظيفة خلال الأرباع القليلة المقبلة. وعزا بانديت سبب ذلك إلى جهود لخفض التكاليف في ظل «بيئة عمل صعبة للغاية»، وكانت المجموعة المصرفية قامت بتوظيف 267 ألف شخص بنهاية الربع الثالث.

وهز تجدد اضطراب أسواق المال الدولية القطاع المصرفي وأعلنت بنوك أخرى مؤخرا عن تخفيضات في الرواتب. ومن المقرر أن يستغني «بنك أوف أميركا» عن 30 ألف فرصة عمل العام المقبل فيما سيلغي «دويتشه بنك» 500 وظيفة في مجال الاستثمار المصرفي وحده.